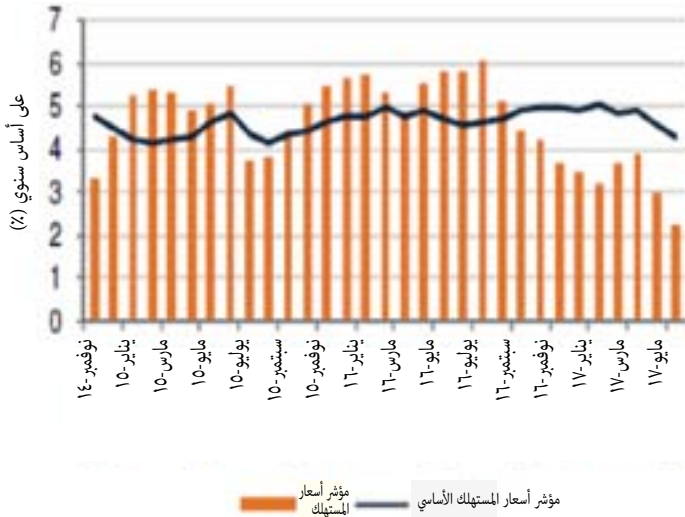
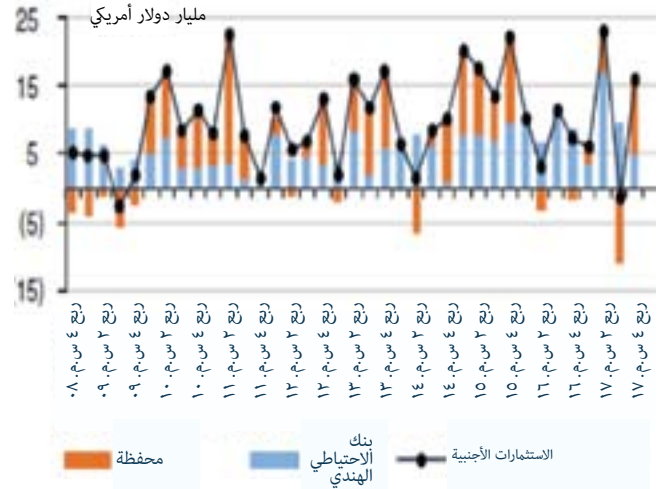


الاستثمار الأجنبي في الهند - تدفقات المحفظة تتحول إلى إيجابية مرة أخرى



المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، يوناييتد تراست أوف إنديا للبحوث

مؤشر أسعار المستهلك الهندي ومؤشر أسعار المستهلك الأساسي (% على أساس سنوي)



المصدر: وزارة الإحصاء وتنفيذ البرامج، صندوق استثمار يوناييتد تراست أوف إنديا

١. قراءة مايو تشير إلى مواصلة التضخم في الانخفاض بشكل متتالي، والمزيد من الانخفاض لمؤشر أسعار المستهلك جاء مؤشر أسعار المستهلك متقارباً إلى حد كبير مع أدنى نهاية لنطاق تغطية بنك الاحتياطي الهندي (RBI) عند ٢,٢٪ على أساس سنوي (yoy). هذا بالمقارنة مع ما يقل عن ٣,٠٪ قبل شهر. ويعزى استمرار تخفيف حدة الضغوط السعيرية إلى تراجع أسعار المواد الغذائية وانخفاض أسعار النفط الخام. كما تراجع التضخم الأساسي إلى ٤,٣٪ من ٤,٥٪ في أبريل.
٢. العجز في الحساب الجاري مازال يشهد المزيد من الانكماش في السنة المالية المنتهية في مارس ٢٠١٧ على أساس تراكمي للسنة المالية ٢٠١٧، جاء العجز في الحساب الجاري الهندي منخفضاً عند ٠,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقابل ١,١٪ في السنة المالية ٢٠١٦ على خلفية انخفاض العجز التجاري (انكماش على أساس سنوي المسجل في الواردات مقابل نمو بنسبة ٥,٠٪ في الصادرات). وظل الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) ثابتاً عند ٣٥,٦ مليار دولار، وارتفعت تدفقات الاستثمار المؤسسي الأجنبي (FII) إلى ٧,٥ مليار دولار، مما عكس التدفقات الخارجة في السنة المالية ٢٠١٦. وبالنسبة للربع على وجه التحديد (الربع الأخير في السنة المالية ٢٠١٧)، كان العجز في الحساب الجاري في الهند أكثر اتساعاً من العام الماضي. لكن تدفقات المحفظة القوية أدت إلى زيادة كبيرة في احتياطات النقد الأجنبي (٢١,٥ مليار دولار في السنة المالية ١٧ مقابل ١٧,٩ مليار دولار في السنة المالية ٢٠١٦).
٣. بنك الاحتياطي الهندي يُثبِت الأسعار في استعراض سياسته النقدية في السابع من يونيو، وتوقعات بانخفاض التضخم تركت لجنة السياسة النقدية (MPC) معدل إعادة الشراء المعياري دون تغيير عند ٦,٢٥٪. وتم تخفيض توقعات مؤشر أسعار المستهلك إلى معدل من ٢,٠ إلى ٢,٥٪ في النصف الأول من السنة المالية ٢٠١٨ ومعدل من ٢,٥ إلى ٤,٥٪ في النصف الثاني من السنة المالية ٢٠١٨. كما خفضت توقعات نمو القيمة الإجمالية المضافة (GVA) للسنة المالية ٢٠١٨ بمقدار ١٠ نقاط أساس إلى ٧,٣٪. وفي حين تم اعتماد انخفاض مسار التضخم، فإن بنك الاحتياطي الهندي تمسك بموقفه المحايد في السياسة، مما يعني أنه سيراقب استدامة هذه الأرقام المنخفضة للتضخم قبل خفض معدلات الفائدة. ومع ذلك فإن النغمة الأكثر حماساً في لغة السياسة أدت إلى ارتفاع أسواق الأسهم والسندات.
٤. بنك الاحتياطي الهندي يواصل ضمان سيولة كافية في النظام المالي قام بنك الاحتياطي الفدرالي بتخفيض نسبة السيولة القانونية (SLR) بمقدار ٥٠ نقطة أساس إلى ٢٠٪ من صافي الطلب والخصوم لأجل (NDTL) (اعتباراً من أسبوعين بدءاً من ٢٤ يونيو). نسبة السيولة القانونية هي جزء من الودائع البنكية التي يجب استثمارها في السندات الحكومية. ويضمن هذا التحرك للمصارف مرونة كافية لتلبية الحد الأدنى لمتطلبات تغطية السيولة (LCR) بنسبة ١٠٠٪ بحلول ١ يناير ٢٠١٩ بطريقة فعالة.
٥. الشركات الصينية التي تديرها الدولة تسعى إلى الاستثمار في الهند عن طريق حصص في قطاع الطاقة والبناء تسعى الشركات الصينية مثل شركة "تشاينا هاربور الهندسية المحدودة" وشركة "داتانغ الصينية" إلى شراء حصص في الشركات الهندية على خلفية برنامج تطوير البنية التحتية في الهند. وفي الوقت نفسه قد تزايد شبكة كهرباء جنوب الصين بالمشاركة في مناقصة لمشاريع نقل الطاقة الكهربائية في الهند. ولقد أظهرت الشركات الأجنبية اهتماماً بالاستثمارات في البنية التحتية للهند مع خطط لاستثمار ما يصل إلى ٥٩ مليار دولار (٣,٩٦ تريليون روبية) في السنة المالية الحالية في مشاريع البنية التحتية المتكاملة مثل الطرق والسكك الحديدية.
٦. لوكهيد مارتن الأمريكية لصناعة الطائرات وتاتا للأنظمة المتقدمة الهندية المحدودة يوقعان اتفاقية لإنتاج مقاتلات F-١٦ في الهند لقد تم توقيع هذا الاتفاق في إطار "نموذج الشراكة الاستراتيجية" الذي يتيح لشركات القطاع الخاص المحلية تشكيل شركات مشتركة مع صانعي معدات الدفاع الأجنبية. ومن الجدير بالذكر أن الهند تحتال إلى ٢٠٠ طائرة مقاتلة أخرى. والاتفاق مع لوكهيد مارتن، أكبر مقاول للدفاع على الصعيد العالمي، يتيح الآن تصنيع الطائرات في الهند. وتعتبر هذه الشركات إيجابية لتوليد فرص العمل ولتنامي قاعدة التصنيع في الهند. كما أفادت التقارير بأن شركة بوينغ وشركة بي إيه إي سيستمز وإيرباص وشركة ساب تتطلع للسوق الهندي.

هذا التقرير لا يمثل عرضاً للأسهم أو الوحدات ولا يمثل كذلك توصية ولا بيان بالآراء ولا إعلان، ولا يمثل التقرير كذلك توقعاً ولا قراراً بالتغيرات المستقبلية المحتملة في معدلات أو أسعار آيا من الأوراق المالية، ومحتويات البيان السابق بغرض الإعلام فقط دون النظر إلى أهداف أو حالة مالية خاصة أو احتياجات معينة لأي شخص محدد قد يتلقى هذا البيان، يجب على مستخدميه هذه الوثيقة طلب المشورة فيما يخص مدى ملاءمة الاستثمار في أي أوراق مالية أو أدوات مالية أو استراتيجيات استثمارية يحتويها هذا المستند.